تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

(٦/١)

الرأي

في رأينا، فأن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للشركة والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م،
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- الإيضاحات حول القوائم المالية والتي تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية " في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما اننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك القواعد. ونعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة، لتوفير أساس لإبداء رأينا.

لفت الانتباه

نلفت الانتباه الي الايضاح رقم (٣٢) في القوائم المالية والذي أشار الى وجود دعوى قضائية من الشركة ضد فرع وزراه البيئة والمياه والزراعة ("الوزارة") بمنطقة القصيم، والتي تتعلق بطلب الغاء القرار السلبي المتمثل في امتناع فرع الوزارة عن الرفع للمقام السامي بطلب تمليك الشركة لكامل المساحة التي قامت بإحيائها من الأرض المسلمة لها. حيث صدرت موافقة من المقام السامي على تملك الشركة مساحة ٧٤ مليون متر مربع فقط من اجمالي المساحة التي قامت بإحيائها وتطالب الشركة بالرفع للمقام السامي بطلب تمليك الشركة باقي المساحة التي قامت بإحيائها من تلك الأرض البالغة ١١٦ مليون متر مربع. مع الإشارة الى انه عند افتراض خسارة الشركة الدعوى، سوف تأثر بشكل جوهري على الشركة نظرا لارتباط الأرض المتنازع عليها مع عقود إيرادات الايجار التي ابرمتها الشركة والذي يمثل مصدر الدخل الرئيسي للشركة ولا يمكن تحديد الخسائر المتوقعة الا عند الفصل النهائي في الدعوى، وقد صدر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١م حكم ابتدائي من المحكمة الإدارية بمنطقة القصيم في القضية المقامة من شركة القصيم القابضة للاستثمار ضد فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة القصيم بعدم قبول الدعوى، وبناء على رأي المستشار القانوني للشركة ان سبب رفض الدعوى يرجع الى عدم اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الدعوى وان المختص هو لجنة في وزارة البيئة والمياه والزراعة. قامت الشركة باستلام الحكم والاعتراض عليه أمام محكمة الاستئناف الإدارية، وقد قيدت الدعوة بالرقم ١٤٤٢/٤٤٦ في محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة القصيم وحدد موعد الجلسة الأولى بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٢١م.

وبتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢١م ورد للشركة خطاب من وزراه البيئة والمياه والزراعة والمؤرخ في ٢٤ رمضان ١٤٤٢هـ بخصوص ارض شرى والذى تامل فيه الوزارة سداد اجرة المثل للمساحة المعتدى عليها والتي قامت الشركة باحيائها من تاريخ وضع اليد وحتى تاريخ ٢٤ رمضان ١٤٤٢هـ لخزينة الدولة لصالح الوزارة، وحيث ان هناك دعوى قائمة مقامة ضد فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة تطالب فيها الشركة بإلغاء القرار المتمثل في امتناع الوزارة عن الرفع للمقام السامي بطلب تمليك الشركة لكامل المساحة التي قامت الشركة بإحيائها من الأرض المسلمة لها، وبالتالي فلا يحق للوزارة المطالبة بالاجرة قبل الفصل في ملكية الشركة للأرض من عدمه وقد قامت الشركة بالاعتراض على القرار بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢١م. وقد أصدرت محكمة الاستئناف الادارية بمنطقة القصيم حكما يقضي بالغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٤٤٢هـ من الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية ببريدة في الدعوى المقيدة برقم (٢٢٨) لعام ١٤٤٢هـ، القاضي بعدم قبول الدعوى، وإلغاء قرار وزارة البيئة والمياه والزراعة السلبي المتمثل في امتناعها عن إحالة تظلم شركة القصيم القابضة للاستثمار عن عدم تملك كامل المساحة التي قامت بإحيائها من الأرض المخصصة لها إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة العاشرة من نظام توزيع الأراضي البور وقد تم استلام الحكم في تاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٣هـ وقد قامت الشركة بالاعتراض على القرار بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢١م. وبتاريخ ١٤٤٤/٠٧/٠٢هـ طلبت المحكمه الادارية العليا من المدعى عليها استكمال البيانات والوثائق خلال ٣٠ يوم وقد تم تحديد موعد للدعوى لدى محكمه الاستئناف بتاريخ١٤٤٤/٠٩/١٤هـ. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الامر.

شركة البسام وشركاؤه. سجل تجاري رقم 1010385804 ترخيص ممارسة مهنية رقم 520/11/323 هي عضو في عائلة بي كي إف العالمية المكونة من شركات مستقلة قانونيا. ولا تتحمل مسؤولية أو التزام عن أي أعمال أو امتناع عن أعمال تقوم بها أية شركة أو شركات مراسلة. الموقع الرسمي: www.pkfalbassam.com البريد الإلكتروني: info.sa@pkf.com

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة / مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
التقرير عن مراجعة القوائم المالية

(٦/٢)

الأمور الرئيسة للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
الاعتراف بالإيراد	
بالإشارة إلى السياسة المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيرادات، فقد بلغت إيرادات الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مبلغ ١١,٠٥٩,٨٨٨ ريال سعودي (٢٠٢١م: ١١,٣٧٢,٨٨٢ ريال سعودي) يعتبر تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي كون الإيرادات عنصراً مهما لأداء للشركة ونتائجها، ونظرا لتضمنها مخاطر متأصلة باحتمال تجاوز الإدارة لإجراءات الرقابة الداخلية وذلك بأن يتم إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لتحقيق الأهداف أو لتحسين نتائج الشركة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٥) الذي يتضمن السياسة المحاسبية المتعلقة بالإيرادات والإيضاح (٢٥) للإفصاح عن الإيرادات.	اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي: • اختبار عينة من معاملات الإيرادات المسجلة ومقارنتها مع المستندات المؤيدة للتحقق من وجود الإيرادات المسجلة. • اجراء دراسة تحليلية للإيرادات للحكم على مدى معقولية مبلغ الايراد المدرج بالقوائم المالية المرفقة. • استعلمنا من ممثلي الإدارة بشأن معرفتهم بمخاطر الغش وعما إذا كانت هناك حالات غش فعلية • مدى ملائمة الافصاحات المستخدمة بالقوائم المالية طبقا للمعايير الدولية للتقرير المالي

شركة البسام وشركاؤه. سجل تجاري رقم 1010385804 ترخيص ممارسة مهنية رقم 520/11/323 هي عضو في عائلة بي كي إف العالمية المكونة من شركات مستقلة قانونيا. ولا تتحمل مسؤولية أو التزام عن أي أعمال أو امتناع عن أعمال تقوم بها أية شركة أو شركات مراسلة. الموقع الرسمي: www.pkfalbassam.com البريد الإلكتروني: info.sa@pkf.com

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة / مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية	
تمتلك الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م استثمارات عقارية بمبلغ ٢٠٨,٩٥٤,٥٨٥ ريال سعودي (٢٠٢١م: ٢٢٤,٠٨٢,٠٩١ ريال سعودي) ويتم الاحتفاظ بالاستثمارات العقارية بغرض تحقيق عائد من تأجيرها أو تحقيق مكاسب رأسمالية أو لكليهما. وتدرج الاستثمارات العقارية بالتكلفة مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة. ووفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي، فانه يجب على ادارة الشركة إعادة قياس الاستثمارات العقارية بشأن خسائر الانخفاض في القيمة كلما دعت الأحداث أو التغيرات في الظروف التي تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم إثبات أثر إعادة القياس بالقيمة التي تتجاوز فيها القيمة الإستردادية القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات. لتقييم الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية، تقوم إدارة الشركة بالتعاقد مع مقيم عقاري معتمد ومستقل للقيام بتقييم للاستثمارات العقارية على أساس سنوي. تم اعتبار قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية وتحديد الانخفاض في القيمة أمر رئيسي للمراجعة بسبب: - قياس القيمة العادلة يتطلب ممارسة تقديرات وافتراضات جوهرية قد تكون غير مؤكدة في طبيعتها. - الأثر المحتمل لقياس القيمة العادلة قد يكون جوهرياً على قائمة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٥) الذي يتضمن السياسة المحاسبية المتعلقة الاستثمارات العقارية والانخفاض في قيمتها والإيضاح (٧) للإفصاح عن تفاصيل الاستثمارات العقارية والقيمة العادلة لها.	اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي: • التأكد من المستندات المؤيدة لملكية الشركة لتلك الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م. • الحصول على تقرير بالقيمة العادلة لتلك الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م. • تقييم خبرات ومؤهلات المقيم العقاري ومدي استقلاليته وقراءة شروط التعاقد معه لتحديد ما إذا كانت هناك أمور قد تؤثر على موضوعية المقيم أو قد تفرض قيود على نطاق عمله. • مراجعة طرق ومنهجية التقييم ومعقولية الافتراضات المستخدمة من قبل المقيم. • مقارنة القيمة العادلة للاستثمارات العقارية مع قيمتها الدفترية للتأكد من الحاجة لإثبات أثر الانخفاض في القيمة (ان كان جوهرياً) في القوائم المالية . تقييم مدي ملائمة وكفاية الإفصاحات في القوائم المالية طبقاً للم الدولية للتقرير المالي.

شركة البسام وشركاؤه. سجل تجاري رقم 1010385804 ترخيص ممارسة مهنية رقم 520/11/323 هي عضو في عائلة بي كي إف العالمية المكونة من شركات مستقلة قانونيا. ولا تتحمل مسؤولية أو التزام عن أي أعمال أو امتناع عن أعمال تقوم بها أية شركة أو شركات مراسلة. الموقع الرسمي: www.pkfalbassam.com البريد الإلكتروني: info.sa@pkf.com

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة / مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
القيمة العادلة للموجودات المالية	
تمتلك الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر بمبلغ ١٥,١٤٤,٧٥٤ ريال سعودي (٢٠٢١م: ١٥,٠٣٤,٤٠٧ ريال سعودي) تتمثل في أدوات حقوق ملكية في شركات غير مدرجة بالسوق المالية بالمملكة العربية السعودية. ووفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي، يجب على ادارة الشركة تقييم تلك الموجودات بالقيمة العادلة، ويتطلب تحديد القيمة العادلة للموجودات ممارسة تقديرات وافتراضات. وتقوم الشركة لتحديد القيمة العادلة وبالاعتماد على تقييم تلك الموجودات من خلال مقيم خارجي معتمد ومستقل. تم اعتبار قياس القيمة العادلة أمر رئيسي للمراجعة بسبب: • قياس القيمة العادلة يتطلب ممارسة تقديرات وافتراضات جوهرية قد تكون غير مؤكدة في طبيعتها. • الأثر المحتمل لقياس القيمة العادلة قد يكون جوهرياً على قائمة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٥) الذي يتضمن السياسة المحاسبية المتعلقة بقيمة الموجودات المالية والإيضاح (١٣) للإفصاح عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.	اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي: • مراجعة مدي ملائمة السياسة المحاسبية المطبقة لتحديد نوع وتصنيف الموجودات المالية طبقاً لنموذج الاعمال. • مراجعة طريقة إجراء التقييم ومدي ملاءمة مدخلات تقييم تلك الموجودات. • التأكد من المستندات المؤيدة لملكية الشركة لتلك الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م. • الحصول على تقرير بالقيمة العادلة لتلك الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م. • تقييم مدي استقلالية المقيم الخارجي وقراءة شروط التعاقد معه لتحديد ما إذا كانت هناك أمور قد تؤثر على موضوعية المقيم أو قد تفرض قيود على نطاق عمله. • مقارنة القيمة العادلة للموجودات المالية مع قيمتها الدفترية للتأكد من الحاجة لإثبات الأثر (ان كان جوهرياً) في القوائم المالية . تقييم مدي ملائمة وكفاية الإفصاحات في القوائم المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٢م، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها، والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

شركة البسام وشركاؤه. سجل تجاري رقم 1010385804 ترخيص ممارسة مهنية رقم 520/11/323 هي عضو في عائلة بي كي إف العالمية المكونة من شركات مستقلة قانونيا. ولا تتحمل مسؤولية أو التزام عن أي أعمال أو امتناع عن أعمال تقوم بها أية شركة أو شركات مراسلة. الموقع الرسمي: www.pkfalbassam.com البريد الإلكتروني: info.sa@pkf.com

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة / مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
التقرير عن مراجعة القوائم المالية

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقا لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، وإستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الافصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية، بما في ذلك الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

شركة البسام وشركاؤه. سجل تجاري رقم 1010385804 ترخيص ممارسة مهنية رقم 520/11/323 هي عضو في عائلة بي كي إف العالمية المكونة من شركات مستقلة قانونيا. ولا تتحمل مسؤولية أو التزام عن أي أعمال أو امتناع عن أعمال تقوم بها أية شركة أو شركات مراسلة. الموقع الرسمي: www.pkfalbassam.com البريد الإلكتروني: info.sa@pkf.com

إلى السادة / مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
التقرير عن مراجعة القوائم المالية

(٦/٦)

مسؤوليات المراجع عن القوائم المالية (تتمة)

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناءً على المعلومات المقدمة لنا خلال قيامنا بإجراءات المراجعة، لم يرد الي علمنا ما يدعونا الي الاعتقاد بأن الشركة لا تتوافق في جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات واحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للشركة فيما يتعلق بتأثيرها على إعداد وعرض القوائم المالية.

عن البسام وشركاؤه

البسام وشركاؤه
محاسبون قانونيون
رقم الترخيص ٣٢٣/١١/٥٢٠
C.R.1010385804
license 520/11/323
Al-Bassam & Co.
Certified Public Accountants

أحمد عبدالمجيد مهندس
محاسب قانوني
ترخيص رقم: ٤٧٧
القصيم: ٧ رمضان ١٤٤٤هـ
الموافق: ٢٩ مارس ٢٠٢٣م

شركة البسام وشركاؤه. سجل تجاري رقم 1010385804 ترخيص ممارسة مهنية رقم 520/11/323 هي عضو في عائلة بي كي إف العالمية المكونة من شركات مستقلة قانونيا. ولا تتحمل مسؤولية أو التزام عن أي أعمال أو امتناع عن أعمال تقوم بها أية شركة أو شركات مراسلة. الموقع الرسمي: www.pkfalbassam.com البريد الإلكتروني: info.sa@pkf.com